هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

النشرة الإخبارية يوليو/تموز 2013

يسر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين أن تقدم لكم نشرتها الإخبارية الأولى

في هذا العدد، تعرف إلى آخر أنشطة هيئة الأمم المتحدة

للمرأة وشركائها في فلسطين بالإضافة إلى الدعوات/الفرص العالمية وأحدث منشوراتنا.

آخر الأخبار

الشرطة المدنية الفلسطينية وحدة حماية الأسرة تعزز التزامها بمكافحة العنف الأسري.

عقدت الشرطة المدنية الفلسطينية مؤتمراً صحفياً على المستوى الوطني وذلك لتطلق رسمياً استراتيجية وقانون وحدة حماية الأسرة.

اقرأ المزيد

تنفيذ ميثاق القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) في فلسطين: زيارة السيدة براميلا باتن، نائب رئيس لجنة سيداو.

قامت السيدة براميلا باتن بمهمة امتدت لأسبوعين في فلسطين لإعطاء دورات تدريبية والإجابة على الأسئلة المتعلقة بـ"سيداو" وآلية تنفيذها على أرض الواقع.

اقرأ المزيد

المجموعة الاستشارية للمجتمع المدني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تفتح المناقشات حول الأهداف الإنمائية الوطنية.

في سياق دورة التخطيط الوطنية الحالية، عقد المجموعة الاستشارية للمجتمع المدني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعاً خاصاً مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية حول عمليات التنمية الوطنية الحالية.

اقرأ المزيد

دراسة بحثية جديدة حول حالة المرأة الفلسطينية: خط أساس للتخطيط الوطني.

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الدراسات حول المرأة مؤتمراً خاصاً لعرض نتائج وتوصيات البحث الشامل الأول الذي أجري على وضع المرأة الفلسطينية.

اقرأ المزيد

اكتشف المزيد حول برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قسم **"آخر أخبار البرامج" و"قصص من الميدان".**

النداءات والفرص العالمية

دعوة لتقديم البلاغات: مزاعم بانتهاكات حقوق الانسان تؤثر على وضع المرأة

نداء عالمي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع جدول أعمال تحويلي.

أبحاث جديدة

التعاون من أجل فعالية التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: معالجة فجوة المساواة بين الجنسين

التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2012 – 2013

بحوث السوق التي أجريت على الصناعة الثقافية والإبداعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

استكشاف الديناميات والثغرات في انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين العاملات في المجال الجنسي في السياق الفلسطيني.

آخر الأخبار

رئيس الشرطة الفلسطينية يقرّ رسمياً استراتيجية وقانون وحدة حماية الأسرة في الشرطة المدنية الفلسطينية.

وباتخاذ خطوة أخرى تجاه مكافحة العنف ضد المرأة، عقدت الشرطة المدنية الفلسطينية مؤتمراً وطنياً بتاريخ 5 يونيو/حزيران عام 2013 لإطلاق استراتيجية وقانون وحدة حماية الأسرة بشكل رسمي. ومن خلال تطويرها من قبل قسم الدعم الفني في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الشرطة الأوروبية – في إطار برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة "دعم خدمات الأمن والعدل للنساء اللاتي يقعن ضحايا للعنف" والذي تموله وزارة التنمية الدولية البريطانية – فإن هذه الاستراتيجية والقانون يعملان على تعزيز قدرات وحدة حماية الأسرة لمنع العنف الأسري والاستجابة له وتوفير الحماية الفعالة للضحايا.

تأسست وحدة حماية الأسرة في أكتوبر/تشرين الأول عام 2008 من قبل الشرطة المدنية الفلسطينية، وذلك تقديراً للطلب المتزايد على الطاقات والخدمات الشرطية المتخصصة.

أصبحت الفروع المتخصصة لوحدة حماية الأسرة الآن حاضرة في 10 مناطق في فلسطين، حيث تقوم هذه الفروع على التعامل مع القضايا والتحقيق فيها بشكل كاف، وحماية الضحايا ورفع مستوى الوعي العام.

لجنة السيداو تدرب المختصين من قطاعي العدل والأمن على تنفيذ ميثاق سيداو

بناء على دعوة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تولت السيدة براميلا باتن، وهي نائبة رئيس لجنة سيداو، مهمة امتدت لأسبوعين في فلسطين لإجراء دورات تدريبية للمختصين في قطاعي العدل والأمن على ميثاق سيداو وآلية تنفيذه. كما عملت السيدة باتن أيضاً بشكل وثيق مع وزارة شؤون المرأة والمدافعين عن حقوق النوع الاجتماعي ا على متطلبات تقرير في حال التصديق على ميثاق سيداو في المستقبل.

ميثاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) غالباً ما يوصف بأنه الشرعية الدولية لحقوق المرأة، وقد أقرت السلطة الفلسطينية هذا الميثاق رسمياً من خلال مرسومها الرئاسي الصادر عام 2009.

مجموعة المجتمع المدني الاستشارية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تفتتح المناقشات حول الأهداف الإنمائية الوطنية.

في 27 مايو/أيار 2013، التقت مجموعة المجتمع المدني الاستشارية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رام الله مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية لمناقشة جدول أعمال ما بعد عام 2015 وعمليات التخطيط الإنمائي الوطني الحالية وإشراك المجتمع المدني. ناقشت مجموعة المجتمع المدني الاستشارية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرص منتديات تقام على المستوى الوطني للمجتمعات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة للمشاركة في أولويات برامج التنمية الوطنية. سيتم تنظيم المنتدى من قبل مجموعة المجتمع المدني الاستشارية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تأسست مجموعة المجتمع المدني الاستشارية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أكتوبر 2012 وذلك تماشياً مع مبادرة عالمية ترعاها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وبهدف إشراك المجتمع المدني بقوة وفعالية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد أقامت مجموعة المجتمع المدني الاستشارية منتدىً لتبادل الآراء والأفكار ووجهات النظر بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني الفلسطيني.

عضوية مجموعة المجتمع المدني الاستشارية تضم ممثلي وممثلات المنظمات الشعبية وشبكات المساواة بين الجنسين والمنظمات النسائية والأوساط الأكاديمية وغيرها من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

إطلاق دراسة بعنوان "تحليل وضع النساء الفلسطينيات: بيانات قاعدية جديدة للتخطيط الوطني"

قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة يوم الإثنين الموافق 27 أيار 2013 بتنظيم مؤتمر للمانحين لعرض النتائج الأولية لدراسة حديثة الإصدار بعنوان ""تحليل وضع النساء الفلسطينيات: بيانات قاعدية جديدة للتخطيط الوطني". تعتبر الدراسة من أحدث المصادر التي تقدم تحليلاً شاملاً حول وضع المرأة الفلسطينية في مختلف القطاعات المرتبطة بتخطيط التنمية الوطنية ومنها الصحة، السكن، التعليم، الحصول على الخدمات الاجتماعية، العمل والعمالة، وصول النساء إلى العدالة، المشاركة السياسية، الوصول إلى الحياة المدنية والثقافة العامة، العنف ضد المرأة والمساعدات الدولية.

أوضحت د. إصلاح جاد، مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت خلال المؤتمر بأنه "تهدف الدراسة للتعمق فيما وراء الأرقام وتتطرق بشكل خاص إلى موضوع التمييز ضد المرأة".

تم أعداد الدراسة بالتعاون والتوافق ما بين وزارة شؤون المرأة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية بحيث تعمل على توفير الأدوات اللازمة لإنخراط المرأة بشكل فعال في كافة الميادين وكفالة إدراج المساواة بين الجنسين وأولويات تمكين المرأة في دورة التخطيط الحالية للتنمية.

سوف يكون التقرير الكامل باللغة العربية مع الملخص التنفيذي باللغة الإنجليزية متوفراً للجمهور العريض في الفترة القريبة.

أجريت الدراسة من قبل معهد دراسات المراة التابع لجامعة بير زيت ونفذت بناءاً على إتفاقية تعاون ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة شؤون المراة الفلسطينية، كما قامت وزارة التخطيط والتنمية الادارية بإقرارها بهدف تعميم منظور النوع الإجتماعي في عملية التخطيط الوطني.

مكافحة العنف ضد المرأة

هيئة الأمم المتحدة للمراة تدعم وزارة شؤون المرأة في إنشاء أول آلية لاستعراض القضايا الجدية

من خلال مشروع "دعم توفير خدمات الأمن والعدل للنساء اللاتي يقعن ضحية العنف" الذي تموله إدارة التنمية الدولية البريطانية، فقد اتفقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع خبير دولي لتمهيد الطريق أمام إنشاء آلية لاستعراض القضايا الجدية تحت إشراف وقيادة وزارة شؤون المرأة. ستعمل هذه الآلية على مساعدة الأطراف (أفراداً ووكالات ومقدمي خدمات) على استعراض قضايا قتل النساء وتقديم الدروس المستفادة من أجل المستقبل حول الطريقة التي يعملون بها مع بعضهم البعض لحماية وتعزيز مصالح النساء والشابات.

حكومة أسلندا تقدم دعماً جديداً لمكافحة العنف

تدعم حكومة أيسلندا هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين لتحديث إدارة وقدرات موظفي ملاجىء السيدات في نابلس والتي تملكها جمعية الدفاع عن الأسرة والعاملة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب تحديث المعايير التي وضعت في إطار مشروع مركز المحور وهو المشروع الذي يحظى بتمويل سخي من حكومة إيطاليا على مدى السنوات العشر الماضية.

التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة

تسليم المركز النسائي الأول المبني من اللبِن في وادي الأردن

تسلمت منظمات المجتمع المحلي المعنية بشؤون المرأة مركز الديوك النسائي، وهو أول مركز نسائي مبني من الطوب الطيني في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستمنائي للأمن البشري يقدم مركز النساء بالفعل الفائدة لحوالي 200 إمرأة من المجتمع المحلي وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل وثيق مع المركز لتحديد عدد من المشاريع المدرة للدخل. ومن جهة أخرى، وبعد الحصول على موافقة تخليص الأراضي من قبل وزارة الحكم المحلي، تستعد منظمة اليونيسكو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الآن لبدء تشييد المركز الثاني للمرأة (والمصنوع من الطوب الطيني) في العقربانية.

إطلاق البرنامج النسائي "قفزة للأمام للنساء الفلسطينيات"

والذي تعمل المفوضية الأوروبية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تمويله، وقد تم إطلاق هذا البرنامج الإقليمي الجديد رسمياً في بروكسل في أكتوبر عام 2012. يوفر هذا البرنامج آلية للنهوض بعملية التمكين الاقتصادي للنساء اللواتي يعشنّ في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال مساعدتهن على الدخول في المجالات السياسية وأماكن صنع القرار، بحيث يكون لهنّ تأثير أكبر في صياغة مستقبل بلادهنّ. تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنشطة محددة في إطار هذا البرنامج ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بناء على المبادرات المحلية التي تعزز التغيير المستدام من خلال القيادات والملكية المحلية وسيؤدي أيضاً إلى تيسير بناء القدرات والقيام بما يلزم برامجياً في جميع البلدان التي تستهدف جميع البلدان المستفيدة من البرنامج على المستوى الإقليمي. وقد أنشئت مجموعة استشارية محلية وتقرر إقامة حفل تدشين في شهر سبتمبر/أيلول 2012 لإطلاق البرنامج محليا بشكل رسمي.

برنامج "البناء لأجل التغيير" يحتفل بإنجازات المشروع الذي تموله اللجنة السعودية

نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حفلاً أقيم في العاصمة الأردنية عمان في 15 أبريل/نيسان 2013 للاحتفال ببناء و/أو إعادة تأهيل 8 مراكز مجتمعية تعنى بشؤون النساء في قطاع غزة والضفة الغربية والتي تم بناؤها في إطار مشروع تموله اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني. فمن خلال توفير فرص الحصول على الخدمات التي كان من الصعب الحصول عليها في السابق، بدءاً من المعونة النفسية والاجتماعية وصولاً إلى التدريب المهني، فإن تأسيس هذه المراكز ساهم بشكل كبير في دعم المرأة في التأقلم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية. شكل هذا الاحتفال فرصة لإبراز هذه الإنجازات والتحديات والفرص التي تواجة تمكين المرأة اقتصادياً في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الشهادات المباشرة من الأفراد الذين تم دعمهم في إطار المشروع.

المرحلة الجديدة من برنامج "تشغيل النساء للمقاصف المدرسية"

اختارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة التربية والتعليم ومركز معا للتنمية تسعة مراكز نسائية جديدة و45 مدرسة للمشاركة في برنامج "تشغيل النساء للمقاصف المدرسية" والتي ستضاف إلى 32 منظمة من منظمات المجتمع المحلي و209 مدارس باتت بالفعل جزءاً من هذا البرنامج. جدد مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في القدس وحكومة النرويج شراكتهما في 11 سبتمبر/أيلول 2012 من خلال إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج "التخطيط التنموي المسؤول إجتماعياً من خلال تشغيل المرأة للمقاصف المدرسية".

مراعاة المساواة بين الجنسين

مشاورات بشأن صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين

بعد استعراض لاستراتيجية عام 2011-2013 والانتهاء من المسودة الأولى للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي ، تجري وزارة شؤون المرأة جولة من المشاورات مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية لمناقشة استراتيجية 2014-2016 الجديدة. ولأنها وضعت كأساس للمساعدة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في استراتيجيات القطاعات الوطنية، فقد تم إرسال هذه المسودة إلى وزارة التخطيط والتنمية الإدارية لتكون بمثابة واحدة من استراتيجيات تطوير خطة التنمية الوطنية الفلسطينية الجديدة.

التدريب على إعداد الموازنة التي تستجيب للنوع الاجتماعي والتخطيط في الوزارات

في إطار مشروع "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين" والذي تموله المفوضية الأوروبية، فقد نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة و وزارة شؤون المرأة سلسلة من 8 ورشات عمل في نهاية يونيو/حزيران 2013 حول إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وفرق التخطيط ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات التنفيذية في السلطة الفلسطينية ضمن القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وقطاعات البنى التحتية والقطاعات الإدارية.

التنسيق والشراكات

اختتام برامج الأهداف الإنمائية الألفية

عقد حفل ختامي مشترك لاختتام برامج أهداف التنمية الألفية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فضلاً عن الثقافة والتنمية وذلك في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. شهد الحفل الختامي التسليم الرسمي لبرامج أهداف التنمية الألفية للسلطة الفلسطينية. استمرت التقييمات النهائية لكلا البرنامجين حتى الربع الأول من عام 2013. وعلاوة على ذلك، اختيرت برامج التنمية الألفية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها حالةمن بين 5 دراسات إفرادية تختص بالبرامج المشتركة بين الجنسين على الصعيد العالمي. عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التوسع في نطاق أنشطة الأهداف الإنمائية الألفية من خلال وضع برامج جديدة تأسيساً على برامج الأهداف الإنمائية الألفية. في الواقع، انعكست الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في المحافل الإقليمية والعالمية في إطار التحضير لأجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة.

تقييم برامج الأمم المتحدة المشتركة بين الجنسين

تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبدعم مالي من حكومة النرويج وإسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، فقد قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأمانة هيئة الأهداف الإنمائية الألفية بتولي إجراء استعراض عالمي للدراسات الإفرادية لتقييم التأثير العام للبرامج المشتركة بين الجنسين. ومن أصل 24 برنامجاً مشتركاً بين الجنسين تجريها الأمم المتحدة لدراسة حالة، اختيرت خمسة منها لتخضع للدراسة الإفرادية المتعمقة بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وبرنامج الصندوق الإسباني للأهداف الإنمائية الألفية في فلسطين. تنظر دراسة الحالات في إسهام البرنامج في تحقيق النتائج الإنمائية الوطنية، وكذلك التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة الشريكة والاستدامة والتماسك وأوجه التوافق النشاطي الذي أوجدته هذه البرامج.

فرقة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة تعزز علاقتها مع وزارة شؤون المرأة

عقد أعضاء فرقة العمل بين الجنسين اجتماعين مع مدير السياسات والتخطيط بالإضافة إلى مدير العلاقات الدولية في وزارة شؤون المرأة، وكجزء من حلقات النقاش التي عقدت لتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ووزارة شؤون المرأة لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية النوع الاجتماعي عبر القطاعية الوطنية الفلسطينية المقبلة 2014-2016.

في الوثيقة التي تحدد فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواقفها، قامت الهيئة بتحديد السياسات اللازمة لاحداث تغييرات ملموسة ما بعد عام 2015 تؤدي للحفاظ على حقوق المرأة والفتيات عالميا.

تدعو الوثيقة الالتحرر من العنف، والمساواة في القدرات والموارد، والأخذ بصوت المرأة ليكون حجر الزاوية في تحقيق المساواة بين الجنسين القائم بذاته. وإلى جانب هذه ، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعو إلى إدماج هموم المساواة بين الجنسين في جميع المجالات الأخرى ذات الأولوية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.
تستضيف هيئة الأمم المتحدة للمرأة نقاشاً على الإنترنت للحصول على

ملاحظاتكم/ن وأفكاركم/ن للتأكد من تضمين هدف المساواة بين الجنسين في جدول الأعمال لما بعد عام 2015. انضموا إلى المحادثة على الرابط التالي: . www.worldwewant2015.org/node/357447

النداء العالمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل جدول أعمال تحويلي

CSW

دعوة تقديم بلاغات

مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان تؤثر على وضع المرأة

الأفراد والمنظمات غير الحكومية والمجموعات والشبكات مدعوون لتقديم بلاغات خطية – بما في ذلك دون حصر الشكاوى والطعون والالتماسات إلى لجنة وضع المرأة (سي إس دبليو) تتضمن معلومات حول الظلم المزعوم وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة في أي دولة كانت. أمثلة على مثل هذه الدعاوى تتضمن الاعتقالات التعسفية بحق المرأة والعنف المنزلي وممارسات التوظيف غير العادلة والتمييز ضد المرأة بموجب قوانين الهجرة والجنسية. الموعد النهائي لتقديم هذه البلاغات هو 1 أغسطس/آب 2013.

تهدف إجراءات الإبلاغ إلى تحديد الاتجاهات الناشئة فيما يخص الظلم والممارسات التمييزية ضد المرأة لأغراض صياغة السياسات.

سيقوم قسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمع وتصنيف الدعاوى بالإضافة إلى الرد على الرسائل الواردة من الحكومات المعنية ضمن تقرير سري. بعد ذلك، سيقوم فريق عامل تابع للجنة، ومؤلف من ممثلين عن المناطق الخمس، بتحديد أنماط واتجاهات الظلم والممارسات التمييزية ضد المرأة. ستقدم هذه المجموعة العاملة نتائجها ضمن تقرير سري إلى لجنة وضع المرأة ضمن جلستها السنوية (ذات الرقم 58) في مارس/آذار 2014 لتتم مراجعتها.

للمزيد من المعلومات حول كيفية تقديم الدعوى، وفئات الدعاوى الواردة سابقاً، وإجراءات الإبلاغ ومعلومات الاتصال، تفضل/ي بزيارة صفحة التقديم على الرابط التالي:

http://www.unwomen.org/csw/communications-procedure

منشورات صدرت

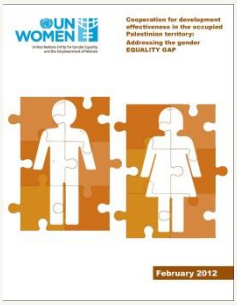

التعاون من أجل فعالية التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: معالجة فجوة المساواة بين الجنسين

هل تنعكس الأولويات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية لعام 2011-2013 واستراتيجياتها القطاعية، أم هل مضمنة في أنشطة الجهات المانحة وتنسيق المساعدات؟ في سياق مراجعة وتطوير خطة التنمية الفلسطينية الجديدة، تقدم الدراسة التحليل اللازم والإجراءات الموصى بها لتعزيز منظور النوع الاجتماعي ف ي المعونة وفعالية التنمية للجهات المانحة والشركاء الوطنيين وغيرها من الجهات الإنمائية الفاعلة بما في ذلك الأمم المتحدة.

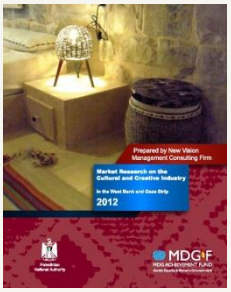

أبحاث السوق على الصناعة الثقافية والإبداعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

الصناعة الثقافية والإبداعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة آخذة في انحدار خطير. فقد تسببت عقود من الظروف الاقتصادية الصعبة وفترات من النشاط السياحي المنخفض إلى إنشاء ورش عمل للإغلاق ووحدات إنتاج لإيقاف العمل. ومن العقبات التي واجهت المنتجين في تسويق منتجاتهم إلى استعراض الوضع القانوني المتعلق بالصناعة، فإن الدراسة تبحث في سبل إحياء الصناعة والحفاظ على التراث الفلسطيني والمساهمة في تعزيز واستقرار الاقتصاد الفلسطيني.

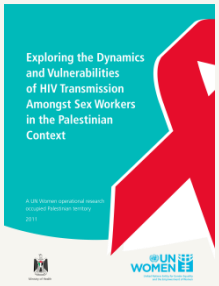

استكشاف ديناميات وثغرات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين العاملين في القطاع الجنسي في السياق الفلسطيني

باضطلاع من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك "التوسع في حصول الجميع على سبل الوقاية والرعاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" فإن هذا البحث الميداني يستكشف ديناميات العمل في القطاع الجنسي وموطن الضعف فيه المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية في السياق الفلسطيني. وبالتحقيق في العوامل التي تدفع النساء في كل من العمل الجنسي الاختياري والقسري ومواطن الضعف المتباينة بينهنّ في اكتساب فيروس نقص المناعة البشرية، فإن هذا البحث يقدم التقييم الأول من نوعه حول العمل في مجال الجنس وعدم الحصانة ضد فيروس نقص المناعة البشرية في السياق الفلسطيني.

قصص من أرض الواقع

تمكين المرأة والإسهام في تحسين صحتها المجتمعية وسبل معيشتها

تحتفل إقبال وعائلتها فقد تخرجت ابنتها اليوم من المدرسة الثانوية ومن خلال عمل إقبال في المقصف المدرسي فقد أصبحت إقبال الآن قادرة على إرسال ابنتها إلى الجامعة.

ومع ذلك فلا يبدو المستقبل مشرقاً للغاية بالنسبة لإقبال سيما وأن زوجها قد بدأ يعاني من مشاكل صحية لم تمكّنه من العمل إلا بدوام جزئي. لقد تركت إقبال التي تعيش في قرية صغيرة بالقرب من نابلس لمسؤولية إعالة أسرتها التي تتألف من 6 أطفال. وكما هي الحال بالنسبة للعديد من النساء الفلسطينيات، عندما بحثت إقبال عن وظيفة لم تجد سوى القليل من الفرص أمامها.

تقول إقبال: "لقد تزوجت في سن مبكرة ولم أنهي دراستي, لقد اعتدت على البقاء في المنزل لاعتني بأسرتي."

في فلسطين، ولأن العائلات تخسر دخلها نتيجة قيود الدخول والخروج والقتل والإصابة أو السجن، فقد وضعت النساء تحت مسؤولية متزايدة للتعامل مع ضغوط الحالة الاقتصادية. ومع ذلك، وبالنسبة للنساء في فلسطين، فالإقصاء الاجتماعي والقدرات غير المستغلة وفرص الحصول على/أو ضبط الأصول الإنتاجية (خاصة في المناطق الريفية) قد خلق تحديات إضافية في إيجاد فرص العمل أو مصدراً مستداماً للدخل. وبالنسبة لإقبال، كما حول الحال بالنسبة لغيرها من المستفيدات البالغ عددهنّ 416، فإن برنامج تشغيل المقاصف المدرسية وفر فرصة فريدة للعمل والحصول على راتب شهري.

تقول إقبال:"يساعدنا المشروع على التغلب على مشاكلنا ودفع نفقات العائلة، وهو مفيد للقرية ونساءها". في الواقع، وأبعد من الجانب المالي مثل هذه البرنامج، فقد ساعد على زيادة القبول المجتمعي لانخراط المرأة في الأنشطة غير المنزلية. وبحسب سنيورة، التي تعمل كبائعة في مقصف مدرسة أزموط الثانوية في نابلس والتي تقول:

"عبر عملي في المقصف، تحديت مجتمعي الذي ينظر إلى الأرامل بسلبية .... لقد عتبروا أنني أغادر المنزل باحثة عن زواج ثان، لكنني برهنت لهم أن بإمكاني الخروج من المنزل والحصول على وظيفة. والآن أحظى بتشجيع من عائلتي وأعمل على تأسيس مشروع صغير بالقرب من بيتي."

لقد استطاعت سنيورة بر هذا البرنامج اكتسبت سنيورة وإقبال الثقة بقدرتهما على النجاح بالإضافة إلى تعزيز حياتهما وسبل معيشة كل منهما ولكن أيضاً سبل عيش أسرهم والعائلات من حولهما.

تقول إقبال: *"إن عملي في تشغيل مقصف المدرسة منحني الفرصة للحصول على راتب شهري لتغطية نفقات أسرتي وسيمكنني أيضاً تسديد نفقات دراسة ابنتي في الجامعة. أنا مستعدة لأن أنفق كل راتبي على رسومها الدراسية لأنني أفضل لها أن تتعلم وأن تحصل على وظيفة لائقة على أن تشعر بالضغط لعدم وجود وظيفة جيدة".*

برنامج تشغيل المرأة للمقصف

تنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا البرنامج منذ عام 2009 بتمويل من حكومة النرويج. صمم برنامج "تشغيل المرأة للمقصف المدرسي" خصيصاً لتلبية احتياجات النساء والأسر في السياق الفلسطيني. لقد قدم هذا البرنامج نهجاً مبتكراً لتمكين النساء المهمشات في المناطق الريفية من خلال تلبية احتياجاتهنّ بالإضافة إلى احتياجات مجتمعاتهنّ. استهدف البرنامج في مرحلته الثانية 32 مركزاً من مراكز المرأة و 209 مدرسة بهدف توليد الدخل المادي – عبر إنتاج الوجبات الخفيفة الصحية في المقاصف المدرسية – للمراكز وللنساء العاملات في هذه المقاصف، مع المساهمة في تحسين صحة الأطفال في المدرسة.

حتى تاريخه ..

- لدى 32 مركزاً من مراكز المرأة دخلاً دائماً من الأنشطة التي تضمن استدامة هذه المراكز والتواصل مع ما يقدر بـ 28.000 امرأة.
- أمنت 416 امرأة راتباً شهرياً منتظماً بواقع 250 إلى 300 دولار.
- ما يقرب من 82.000 طفل في المدارس أصبحوا يحصلون على الوجبات الخفيفة الصحية التي تنتجها مراكز المرأة بأسعار معقولة.
- انخفضت معدلات فقر الدم من ربع عدد الأطفال إلى مجرد مجموعة صغيرة من الأطفال بحسب زين حمد اختصاصي التغذية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.